المؤسسة الليبية للاستثمار

Libyan Investment Authority

التقرير السنوي

2021 - 2020

قائمة المحتويات

1. لمحة عامة

كلمة المدير 02
استراتيجيتنا 03

2. الحوكمة

نبذة عامة عن حوكمتنا 06
مبادئ سنتياغو 07
الهيكل التنظيمي 08
مجلس الإدارة 09
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة 10

3. استثماراتنا

بيانات الاستثمار 12
الودائع الزمنية 13
المحافظ الاستثمارية 17
الأسهم 19
محفظة النفط والغاز 24
الشركات و المحافظ التابعة 25

4. إدارة المخاطر

خطة استمرارية الأعمال 40

5. بناء القدرات

مبادرة تمكين 45

لمحة عامة

كلمة السيد/ رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للمؤسسة الليبية للاستثمار

د.علي محمود حسن

استطاعت المؤسسة خلال عامي 2020-2021 م تجاوز التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا، كما أرست دعائم استراتيجيتها الرامية للتحول.

واجهت المؤسسة الليبية للاستثمار كغيرها من الصناديق السيادية والكيانات الاقتصادية الأزمة الاقتصادية العالمية الناتجة من انتشار وباء كورونا والذي أدى لشلل في العديد من القطاعات وخصوصًا القطاع السياحي والمواصلات، ونتج عنه إنهاء العديد من الشركات حول العالم.

حرصنا على التعامل مع هذه الأزمة خلال عامي 2020 - 2021 م بالمحافظة على محفظة استثماراتنا من خلال رسم ووضع استراتيجيات للتعامل مع الظروف الاقتصادية العالمية الناتجة من جائحة كورونا، بحيث تحقق في مجملها عوائد تحافظ على القيمة الإجمالية لأصولنا وتقلل التأثير في القطاعات الأكثر تضررًا، واستطعنا من خلال هذه السياسات الخروج محافظين على أصولنا محققين أرباح في مجموعة من القطاعات التي نستثمر فيها.

وفي جانبٍ آخر، واستكمالاً لمسيرة الإصلاح التي بدأها مجلس الإدارة منذ توليه مهامه سنة 2017 والرامية لحل كافة الأخطاء السابقة والإرث الذي نتج عنه انقسام المؤسسة وشركاتها التابعة، حيث ظهرت أُولى ثمرات جهود مجلس الإدارة في توحيد المؤسسة وشركاتها التابعة تحت مظلة واحدة وأنهت المؤسسة الانقسام وحسمت قضية شرعية تمثيلها بحكم قضائي من المحاكم البريطانية، وبعد توحد المؤسسة تحت مظلة واحدة شرع مجلس الإدارة في تبني وإطلاق برامج طموحة؛ فأطلقت المؤسسة مشروع تقييم أصولها واستثماراتها ليكون نقطة بداية لانطلاق المؤسسة في أكثر من اتجاه لتحقيق أهداف أخرى، وتم المشروع بالتعاون مع الاستشاري الدولي المعروف ديلويت، وأُعلنت نتائجه النهائية أواخر سنة 2019 م بتقييم أصول المؤسسة وفقًا لقيمتها العادلة بمبلغ قدره 68.4 مليار دولار أمريكي.

وفي مساعٍ نحو تحقيق أهداف استراتيجية والتحول بالمؤسسة لأن تكون صندوقًا سياديًّا بأفضل الممارسات وأعلى المعايير؛ دشنت المؤسسة الليبية للاستثمار سنة 2020 م استراتيجيتها الثلاثية (2021-2023)، حيث وُضِعت هذه الاستراتيجية من خلال تحليل وضع المؤسسة وتحديد الفجوات التي تحتاج لسد وإصلاح وتقوية، وتحديد طموحات المؤسسة وصياغتها في أهداف قابلة للتنفيذ والقياس ومحددة زمنيًّا، وقُسِمت الاستراتيجية لثلاث محاور أساسية وهي: **"بناء القدرات، وتعزيز الثقة، وتطوير الاستثمار"**، بحيث تصبح المؤسسة الليبية للاستثمار صندوق سيادي مستثمر موثوق وقادر، موثوق داخليًا وخارجيًا وقادر على إدارة استثماراته وفقًا لأفضل الممارسات العالمية والأساليب الحديثة.

لقد شكلت الاستراتيجية منذ إطلاقها بوصلة المؤسسة في تحقيق أهدافها وإحراز تطور في أدائها، كما شكلت الاستراتيجية مؤشر أداء في أعمال المؤسسة، وخلال عامي 2020-2021 -ورغم ظروف انتشار وباء كورونا- استطاعت المؤسسة تحقيق تقدم في محاورها الاستراتيجية الثلاث.

وفي إطار تبني مجلس إدارة المؤسسة الليبية للاستثمار نهج الحوكمة والشفافية والإفصاح؛ تبنت المؤسسة تطبيق مبادئ سانتياغو الصادرة من المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية؛

بحيث تكون هذه المبادئ مؤشر أداء في تطبيق المؤسسة لأفضل الممارسات، وتكللت جهود المؤسسة في هذا الجانب بأحرازها سنة 2020م 20 درجة بالالتزام بمبادئ سانتياغو بعد أن كان تقييمها سنة 2018 م 6 درجات فقط.

لقد أصدرت المؤسسة خلال عامي 2021-2020 م حزمة من السياسات واللوائح ومدونات السلوك؛ وذلك لتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة واتباع أفضل الممارسات المتابعة من الصناديق السيادية المماثلة، كما عملنا على تعزيز استخدام التقنيات الحديثة لتقليل الوقت والجهد ورفع الكفاءة؛ وخصوصًا فيما يتعلق بالمنظومات المحاسبية والمالية والاستثمارية بالإضافة لمنظومات تنظيم العمل الداخلي.

وفيما يخص تطوير استثماراتنا ونظرًا لوقوع أموال المؤسسة تحت التجميد فقد حرصنا على وضع منظومة تواصل مع أصحاب المصلحة الداخليين والدوليين وخصوصًا الأمم المتحددة ولجنة العقوبات؛ لإجراء تعديلات طفيفة على قرارات التجميد لتمكين المؤسسة من إدارة أموالها تحت التجميد وذلك لحماية المؤسسة من التأثيرات السلبية لقرار التجميد، وإدارة المؤسسة في تواصل مستمر مع لجنة العقوبات لإجراء التعديلات المطلوبة.

لقد استطعنا خلال عامي 2021-2020 إرساء القاعدة الاستراتيجية للمؤسسة ورفع قدراتها، بحيث تكون قابلة ومهيئة للانطلاق نحو طموحات أخرى، وأن تكون المؤسسة الليبية للاستثمار متبعة لأفضل الممارسات الدولية لصناديق الثروة السيادية.

استراتيجية المؤسسة الليبية للاستثمار

بذلت المؤسسة عدة مساعي لتهيئة بيئة أعمال مناسبة تواكب متطلبات التحوّل ، وقطعت أشواطا كبيرة في جهودها للتحوّل خلال العام 2020م ، وذلك بإطلاق العديد من برامج العمل الرئيسية، منها: برنامج التحوّل الاستراتيجي، والتقييم وتهيئة القوائم المالية، وتحليل تأثير العقوبات، وإنهاء المنازعات والتقاضي بشأن قيادة المؤسسة ، وبعد أن أصبحت المؤسسة مستقرة وحققت النتائج المرجوة من تلك المساعي ، بدأت مرحلة إطلاق الخطة الاستراتيجية التي تستند على التقدّم الذي أحرزه مجلس الإدارة خلال عام 2020م.

من ثم عملت المؤسسة الليبية للاستثمار على وضع استراتيجية شاملة قصيرة الأجل للسنوات (2020م2023-م)، وذلك في سياق التحديث والتطوير من أجل الرقي بالمؤسسة الليبية للاستثمار إلى مصاف الصناديق السيادية وتحقيق أهدافها المتمثلة في تعظيم قيمة أصول الشعب الليبي المناط بالمؤسسة استثمارها، وضمان حماية أصولها وتحسينها تحت إشرافها وضمن إطار نظام الجزاءات المفروض من الأمم المتحدة.

ووُضعت الاستراتيجية بحيث تكون واضحة المعالم وملائمة لمتطلبات المرحلة الراهنة ووُفق مسار استراتيجي محدّث، ولصياغتها تم الأخذ في الاعتبار العديد من العوامل الأساسية، أهمها الوضع الراهن للمؤسسة وتحليل البيئة المحيطة بها، وقرارات التجميد الدولية، ومهام المؤسسة وأهدافها، حيث تضمنت هذه الاستراتيجية مقتضيات القانون رقم (13) لسنة 2010م بتنظيم المؤسسة الليبية للاستثمار، كما تناولت مراجعة للتحدّيات الحالية والقيود وأوجه القصور التي تواجهها المؤسسة بالمقارنة بصناديق الثروة السيادية النظيرة، وقد اعتمدت الاستراتيجية على تلك المقارنة لإجراء تحليل الفجوات واحتياجات المؤسسة، واستُخدمت المخرجات لتحديد القدرات المطلوبة وأولويات أنشطة الإصلاح التي من شأنها ضمان عمل المؤسسة على النحو الأمثل بصفتها صندوق ثروة سيادي.

مكونات الاستراتيجية

اعتمدت المؤسسة الليبية للاستثمار بموجب هذه الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في (تحقيق عوائد استثمار مستدامة لمستقبل الأجيال القادمة)، كما تضمنت الاستراتيجية صياغة الأهداف الاستراتيجية بما يُحدّد ما تصبو إليه المؤسسة على المدى البعيد كالتالي:

- الحفاظ على أصول المؤسسة الليبية للاستثمار وتعظيم قيمتها السوقية.
- الاستثمار طبقًا لأفضل ممارسات صناديق الثروة السيادية العالمية: بحكمة واستدامة وموازنة بين تحقيق العوائد والمخاطر.
- تنويع الاستثمارات من حيث الأسواق وفئات الأصول من خلال الاستعانة بأفضل خبراء الاستثمار.
- الاستثمار في الأسواق الرائدة والأكثر شفافية واتخاذ القرارات الاستثمارية استنادًا على توقعات عوائد الاستثمار.
- بناء الثقة والالتزام بالنزاهة وبأعلى درجات الشفافية والامتثال لمبادئ سنتياغو والالتزام بقواعد سلوك داخلية قوية.
- العمل كمؤسسة متكاملة من خلال استراتيجية وسياسات استثمارية موحدة للمؤسسة وشركاتها التابعة.
- وضع إطار حوكمة وضوابط رقابية قوية تُمكّن الإدارة العليا من فرض الإشراف والرقابة على مستوى المؤسسة وشركاتها التابعة.
- تحسين صورة المؤسسة أمام أصحاب المصلحة في الداخل والخارج.
- تدريب الكوادر الوطنية وتأهيلها في مجال الاستثمار.

إلى جانب وضع خطّة استراتيجية مفصلة على المدى القريب تتكون من خطوات قابلة للتنفيذ ومحدّدة زمنيًا، حيث استأنفت المؤسسة العمل عليها لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية، وتتمحور هذه الخطّة حول ثلاثة محاور هي: (تعزيز الثقة، بناء القدرات، تطوير الاستثمار)، والتي ستكون بمثابة نقطة ارتكاز للاستراتيجية، ولكل محور استراتيجي مجموعة من الأولويات سيتم تفعيلها في هذه السنة وعلى المدى المتوسط لوضع المؤسسة على طريق تحقيق أهدافها الاستراتيجية المذكورة آنفًا. وتركز على أعمال المؤسسة بشكل خاص، وتضمن أيضاً إدارة استثمارات الشركات التابعة وُفق سياسات وأهداف استثمارية موحدة، وتهيّئ لتنفيذ استراتيجية شاملة طويلة المدى في مرحلة قادمة تُحدث تغييرات ملموسة في المحافظ والصناديق والشركات التابعة وآلية إدارتها، لتكون بمثابة رؤية واستراتيجية شاملة للمؤسسة وشركاتها التابعة ككلٍ.

وختاماً، يؤكد مجلس إدارة المؤسسة على أن وضع المؤسسة على هذا المسار الاستراتيجي سيحسن من ممارسات العمل وسيعزز كفاءة تسيير العمليات بالمؤسسة ضمن واقع القيود المفروضة على نشاط المؤسسة الاستثماري، وسيدعم تحقيق النتائج الاستثمارية المرجوة من المؤسسة، ومن شأنه تعزيز ثقة المجتمع الدولي في قدرات المؤسسة وحوكمتها، كما تعد هذه الاستراتيجية مسألة جوهرية في سياق تعزيز جهود المؤسسة الرامية لتعديل قرارات التجميد بما يسمح بإدارتها دون المساس بها من أجل صون أموال الشعب الليبي وإيقاف تآكلها، والذي يأتي من ضمن إجراءات تحول المؤسسة نحو تعزيز الحوكمة والشفافية وتحسين العمليات التشغيلية والاستثمارية.

الحوكمة

حوكمتنا

تخضع المؤسسة الليبية للاستثمار للقانون رقم (13) لسنة 2010م، والذي يحدد غرض المؤسسة، ومسؤوليات مجلس الإدارة وآلية التمويل والهيكلية. كما يحدد القانون الاستقلالية القانونية والمالية للمؤسسة الليبية للاستثمار بشكل واضح، ويضع معايير المساءلة. تمت صياغة إطار الحوكمة في المؤسسة الليبية للاستثمار بما يضمن اتباع عمليات سليمة وفعالة لتحقيق أهدافها التنظيمية، وقد تم تفصيل أهدافها وتصنيف الأدوار والمسؤوليات الخاصة بكل من مجلس الأمناء ومجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية في القانون رقم (13) لسنة 2010م.

إن المؤسسة الليبية للاستثمار هي مؤسسة استثمارية ذات شخصية اعتبارية وذمة مالية مستقلة، وبصفتها مؤسسة حكومية مستقلة، تعتبر منفصلة عن الحكومة وفقاً للقانون، وهذا يعني أنه في حين أننا مسؤولون أمام الحكومة الليبية، إلا أن المؤسسة تتمتع باستقلال تشغيلي كامل. ولمجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية كامل المسؤولية في تحقيق أهداف المؤسسة الليبية للاستثمار وتنفيذ استراتيجيتها وإدارة العمليات اليومية. وتتولى الجهة العليا في المؤسسة، المتمثلة في مجلس الأمناء، مهمة تعيين مجلس الإدارة والإشراف على أدائه، و ضمان سير المؤسسة الليبية للاستثمار على المسار الصحيح لتحقيق أهدافها، فضلًا عن توفير الإرشاد والتوجيه العام له.

مجلس الأمناء

يتم تعيين مجلس أمناء المؤسسة الليبية الاستثمار من قبل مجلس الوزراء، ويتكون من رئيس مجلس الوزراء رئيساً وعضوية وزراء التخطيط والمالية والاقتصاد ومحافظ مصرف ليبيا المركزي وعدد من الخبراء في مجال عمل المؤسسة.

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية متابعة المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها، وقيادة تنفيذ استراتيجيتها ورسالتها، بالإضافة إلى ضمان تبني أفضل ممارسات الحوكمة المتبعة وتحسينها باستمرار.

الإدارة التنفيذية

يتولى فريق الإدارة التنفيذية مسؤولية تنفيذ استراتيجية المؤسسة وخططها وبرامجها، بالإضافة إلى ادارة العمليات التشغيلية.

مدونة قواعد السلوك

توضح مدونة قواعد السلوك في المؤسسة الليبية للاستثمار المبادئ الخاصة بأفضل الممارسات المتوقعة من كافة موظفي المؤسسة الليبية للاستثمار. كما تحدد قواعد السلوكيات الشخصية والمهنية، وتكتسب أهمية كبيرة في ما يتصل بالتصرفات التي تؤثر على أصول المؤسسة والحفاظ عليها وتنميتها لتأمين مستقبل مزدهر للأجيال القادمة لسنوات طويلة. وتغطي مدونة قواعد السلوك في المؤسسة الليبية للاستثمار أربعة مجالات رئيسية:

المهنية، الولاء، نزاهة أسواق المال، الإفصاح.

للحوكمة

مبادئ سنتياغو

مبادئ سانتياغو هي مجموعة مكونة من 24 مبدأ وممارسة متعارف عليها، وقد طُرحت هذه المبادئ في عام 2008م من قبل مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية لوضع أفضل الممارسات والتوجيهات لصناديق الثروة السيادية على مستوى العالم، وتستهدف هذه المبادئ تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بصناديق الثروة السيادية، علاوة على تشجيعها للتأكد من كفاية الضوابط التشغيلية وإدارة المخاطر والحوكمة وممارسات الاستثمار الحذرة.

إن التوجه نحو الالتزام الكامل بمبادئ سانتياغو يعد من المسائل الحاسمة لإعادة بناء سمعة المؤسسة، وبالإضافة إلى ذلك، وضمن الجهود المبذولة في مشروع التحول، تم تقييم التزام المؤسسة بهذه المبادئ لتحديد نقاط القوة وتلك التي تتطلب مزيدًا من التطوير، كما تم وضع خطة إصلاحية لسد أي ثغرات موجودة، وقد تم تقديم أول تقييم ذاتي للمؤسسة إلى المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (" IFSWF ") وهذا التقييم متاح حاليًا للعامة للمرة الأولى، على موقع المؤسسة الإلكتروني.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز شفافية المؤسسة وفقًا لمبادئ سانتياغو، فقد قامت المؤسسة بالتالي:

1. تطوير موقع المؤسسة الإلكتروني بحلة وواجهة جديدة.
2. تنفيذ تقييم للأداء السنوي للمؤسسة، وقد وضعت المرحلة الأولى من مشروع التحول أساسًا يمكن استخدامه في الوصول إلى هذه المخرجات.

ونتيجة لتلك الجهود ارتقت المؤسسة إلى درجة 20 في التزامها بمبادئ سانتياغو للصناديق السيادية من الإفصاح، الشفافية، الحوكمة، والمساءلة وإدارة المخاطر، بعد أن كان تقييمها 6 درجات في سنة 2018 م.

وبالإضافة إلى ذلك، أحرزت المؤسسة الليبية للاستثمار تقدمًا كبيرًا وفقًا للتقييم السنوي لسنة GSR 2021 على لوحة نتائج (الحوكمة والاستدامة والمرونة) لجهود الصناديق الاستثمارية المملوكة للدول والصادر مطلع يوليو الماضي عن منظمة Global SWF لتحليل مساعي الحوكمة والاستدامة والمرونة التي يبذلها المستثمرون السياديون الرائدون في العالم. حيث تم تقييم المؤسسة بدرجة إجمالية بلغت نسبة 52% في مؤشرات الحوكمة والاستدامة والمرونة، وذلك بنسبة ارتفاع بلغت 48% عن تقييمها بدرجة 4% في سنة 2020م، مما يرفع من تصنيف المؤسسة إلى الترتيب 62 بعد أن كانت تحتل الترتيب 97 من أصل مئة صندوق سيادي رائد عالمي.

وقد عمل فريق المؤسسة من أجل جعل المؤسسة الليبية للاستثمار مؤسسة استثمار ذات حوكمة أفضل وأكثر استدامة وأكثر مرونة عبر إجراء التحسينات الإضافية ورفع مستوى الشفافية حول تدابير الحوكمة والاستدامة والمرونة، وذلك بهدف تحسين صورة المؤسسة وموثوقيتها ورفع تقييمها ليجتاز درجة الـ 50%.
وذكر التقرير المؤسسة الليبية للاستثمار بشكل خاص كونها واحدة من أصل الأربعة صناديق الوحيدة في الشرق الأوسط التي اجتازت اختبار GSR (الحوكمة والاستدامة والمرونة) والتي تمكنت من تجاوز نسبة 50٪، بعد أن رُصد سوء أداء صناديق المنطقة من حيث الحوكمة وبالأخص المرونة نتيجة لتأثيرات Covid-19 ، وانخفاض أسعار النفط خلال الاثنا عشر شهراً الماضية.

كما تناول التقرير المؤسسة الليبية للاستثمار على الجانب الإيجابي كأحد الأمثلة على الصناديق التي اتخذت خطوات إيجابية لحل الأوضاع الصعبة للغاية، حيث تعمل المؤسسة مع المراجعين، وأصدرت تقييمًا للمحفظة، وتأكدت من توافر المعلومات الكافية. يُذكر أن النتائج الرئيسية لهذا التقرير قد تضمنت أن تقدم درجات الحوكمة والاستدامة والمرونة يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بتحسين الأداء المالي. وتَعتبر قيادة المؤسسة الليبية للاستثمار هذا التقدم الملحوظ كأحد نتائج استراتيجيتها للتحول، وتُشيد بجهود الفريق التنفيذي القائم على تحقيقه، وتعتزم المضي قدمًا في رفع درجة شفافيتها حول تحسين الحوكمة والاستدامة والمرونة، وترنو إلى تحقيق قفزة ايجابية أخرى في التقييم السنوي التالي.

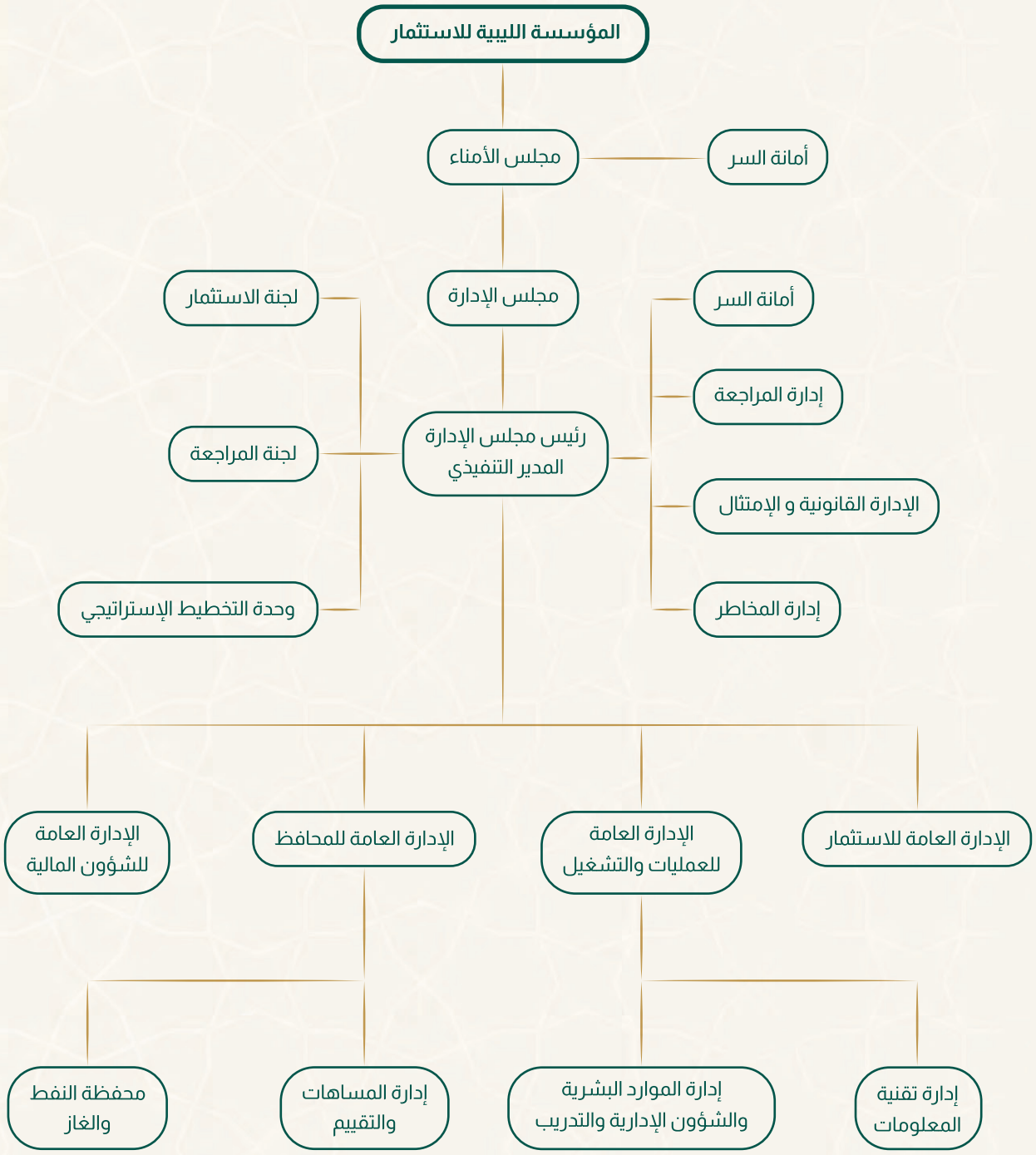
المؤسسة الليبية للاستثمار
مجلس الأمناء
أمانة السر
مجلس الإدارة
لجنة الاستثمار
أمانة السر
إدارة المراجعة
رئيس مجلس الإدارة
المدير التنفيذي
لجنة المراجعة
الإدارة القانونية و الإمتثال
وحدة التخطيط الإستراتيجي
إدارة المخاطر
الإدارة العامة للشؤون المالية
الإدارة العامة للمحافظ
الإدارة العامة للعمليات والتشغيل
الإدارة العامة للاستثمار
محفظة النفط والغاز
إدارة المساهات والتقييم
إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية والتدريب
إدارة تقنية المعلومات

مجلس إدارة المؤسسة

د. علي محمود حسن محمد
رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي

يوسف أحمد المبروك
نائب رئيس مجلس الإدارة

أحمد عبد الله عمار
عضو

مصطفى محمد المانع
عضو

د.أنس سعد الأمين
عضو

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة الحوكمة

رئيس اللجنة: أ. مصطفى المانع
بعضوية كل من : م. يوسف المبروك
أ. أحمد بلقاسم التواتي - عضو مستقل
مقرر اللجنة : أ. ندى بن عروس

لجنة الإستثمار

رئيس اللجنة : د. علي محمود حسن
بعضوية كل من: د. أنس الأمين
أ. مصطفى المانع
مقرر اللجنة : أ. أنس فتحي

لجنة المراجعة و الإمتثال

رئيس اللجنة : د. أنس الأمين
بعضوية كل من : م. أحمد عبداله عمار
أ. محمد مادي - عضو مستقل
مقرر اللجنة : أ. محمود الشيباني

لجنة التعيينات و المكافأت

رئيس اللجنة : م. يوسف أحمد المبروك
بعضوية كل من : م. أحمد عبدالله عمار
أ. عبدالله البحباح - عضو مستقل
مقرر اللجنة : أ. نوران بشير النعمي

الإدارة التنفيذية

عثمان النصيري

الإدارة العامـــة للاستثـــمار

أشرف الفقية

الإدارة العامة للشؤون المالية

أيمن الفكحال

محفظة النفط والغاز والطاقة

محمد الأجدل

إدارة المساهمات والتقييـــم

عبد الحميد سليمان

إدارة المراجعـــة الداخليـــة

د. صلاح فكرون

الإدارة القانونيـــة والامتثـــال

طارق الرابطي

إدارة المخاطـــــر

أشرف الشعافي

إدارة تقنيـــــة المعلومـــات

ياسر زاوية

إدارة الموارد البشرية والشؤون الإداريـــــة و التدريـــب

أروى المغبوب

التخطيط الاستراتيجي

هيثم الأصفر

مدير مكتب رئيس مجلس الإدارة

استثماراتنا

بيانات الاستثمار لسنة 2021

المحفظة الاستثمارية للمؤسسة تتكون من ثلاث أدوات استثمارية وهي: المحافظ الاستثمارية البديلة، ومحفظة الأسهم، ومحفظة الودائع الزمنية. حيث بلغ إجمالي القيمة السوقية للمحافظ الاستثمارية للمؤسسة حتى نهاية عام 2021م مبلغا وقدره 35.7 مليار دولار ، وقيمة أرباح 269 مليون دولار عوائد محققة خلال عام 2021م.

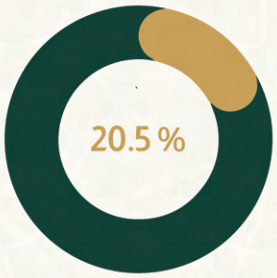

المحافظ والصناديق

النسبة	20.5 %	من الاستثمارات
القيمة	7.3	مليار دولار
الأرباح	244	ألف دولار

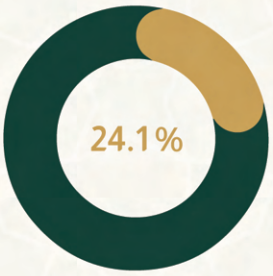

محفظة الأسهم

النسبة	24.1 %	من الاستثمارات
القيمة	8.6	مليار دولار
الأرباح	245.8	مليون دولار

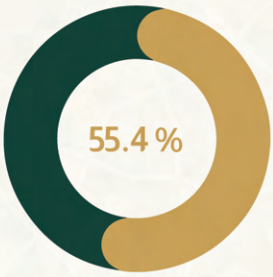

محفظة الودائع الزمنية

النسبة	55.4 %	من الاستثمارات
القيمة	19.8	مليار دولار
الأرباح	22.9	مليون دولار

محفظة الودائع الزمنية

تُشكِّل محفظة الودائع الزمنية النسبة الأكبر من المحفظة الاستثمارية للمؤسسة بنسبة 55% أي ما قيمته 19.8 مليار دولار، وحققت عوائد سنوية قيمتها 22.9 مليون دولار. وتتوزع محفظة الودائع الزمنية الخاصة بالمؤسسة على ثلاث قارات هي: أفريقيا وأوروبا وآسيا، كما تتوزع هذه المحافظ على سلة من العملات العالمية؛ لضمان تحقيق عوائد مجدية ولتفادي مخاطر تقلبات السوق.

توزيع الودائع حسب القارات

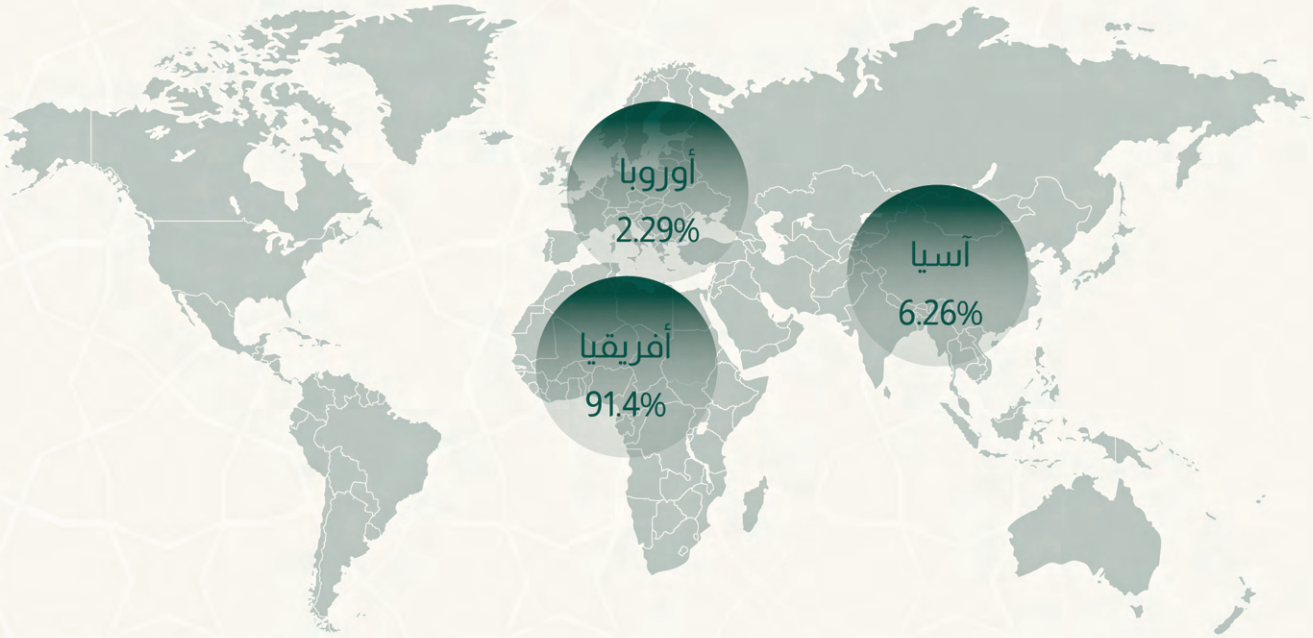

توزيع الودائع حسب الدولة

ليبيا 91.3%

البحرين 5.56%

بريطانيا 1.76%

فرنسا 0.54%

السعودية 0.42%

الإمارات 0.27%

تونس 0.12%

توزيع العوائد من محفظة الودائع الزمنية حسب الدولة

ليبيا	71.6%
بريطانيا	12.4%
البحرين	11.4%
السعودية	3.27%
فرنسا	0.62%
الإمارات	0.37%
تونس	0.32%

توزيع الودائع الزمنية حسب العملات

NOK	EUR	GBP	USD
0.05%	**0.68%**	**1.52%**	**97.7%**

CAD	CHF	TRY	HKD
0.01%	**0.02%**	**0.03%**	**0.04%**

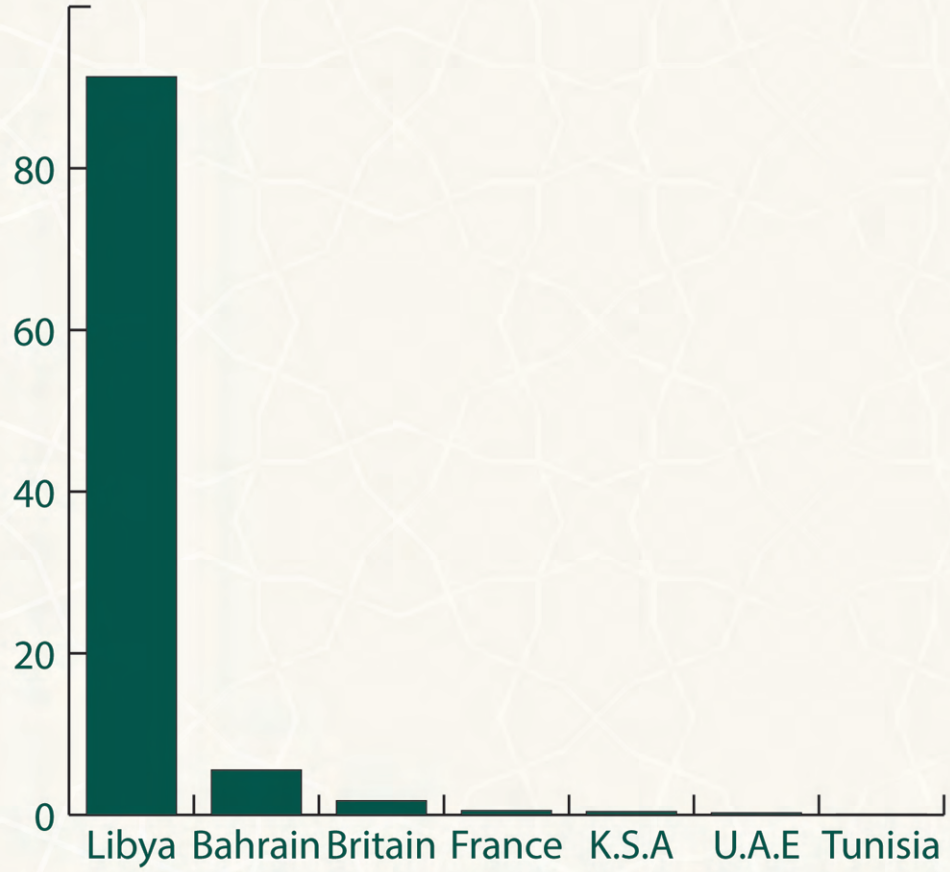

المحافظ الاستثمارية

تمتلك المؤسسة مجموعة من المحافظ الاستثمارية، بتكلفة إجمالية 5.96 مليار دولار ، وبلغت صافي قيمة الأصول للمحافظ بنهاية 2021م 7.31 مليار دولار أمريكي.

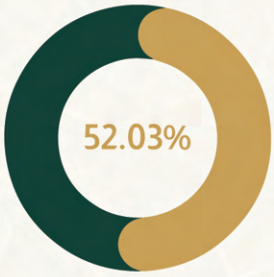

Libyan Investment Authority

النسبة من صافي قيمة الأصول

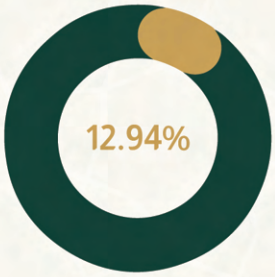

Fixed Income

النسبة من صافي قيمة الأصول

Nomura Asset Management

النسبة من صافي قيمة الأصول

Western Asset Management

النسبة من صافي قيمة الأصول

المحافظ الاستثمارية

HSBC Investment Management ABS Return

النسبة من صافي قيمة الأصول

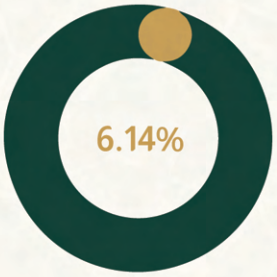

BONY Mellon AM Intl Ltd

النسبة من صافي قيمة الأصول

Spencer House

النسبة من صافي قيمة الأصول

LIA Notz Stucki

النسبة من صافي قيمة الأصول

محفظة الأسهم

تتوزع أسهم المؤسسة الليبية للاستثمار في مجموعة من القطاعات الحيوية في كبرى الشركات العالمية، بتكلفة اجمالية 8.58 مليار دولار، و تقدر القيمة السوقية لهذه الأسهم بقيمة 8.61 مليار دولار بنهاية العام 2021. و حققت المؤسسة الليبية للاستثمار في عام 2021 م عوائد محققة بلغت 245.8 مليون دولار أمريكي.

توزيع قيمة الأسهم حسب القارات

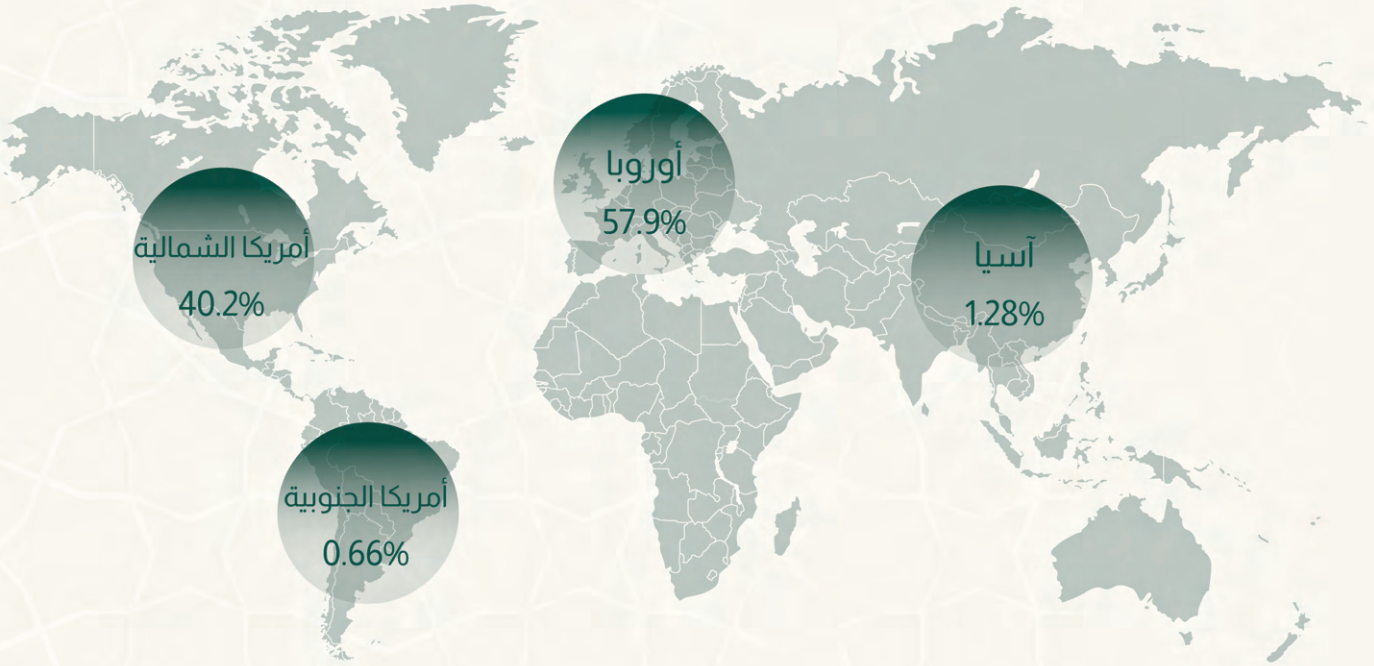

توزيع الأسهم حسب الدولة

ألمانيا	21.7%
إيطاليا	11.2%
بريطانيا	4.56%
فرنسا	2.86%
سويسرا	1.56%
إسبانيا	1.51%
بلجيكا	1.23%
النمسا	1.15%
النرويج	0.75%
هولندا	0.73%
فنلندا	0.20%

توزيع الأسهم حسب الدولة

أمريكا	40.0%
روسيا	10.5%
الهند	1.12%
البيرو	0.43%
البرازيل	0.23%
كندا	0.20%
تركيا	0.16%

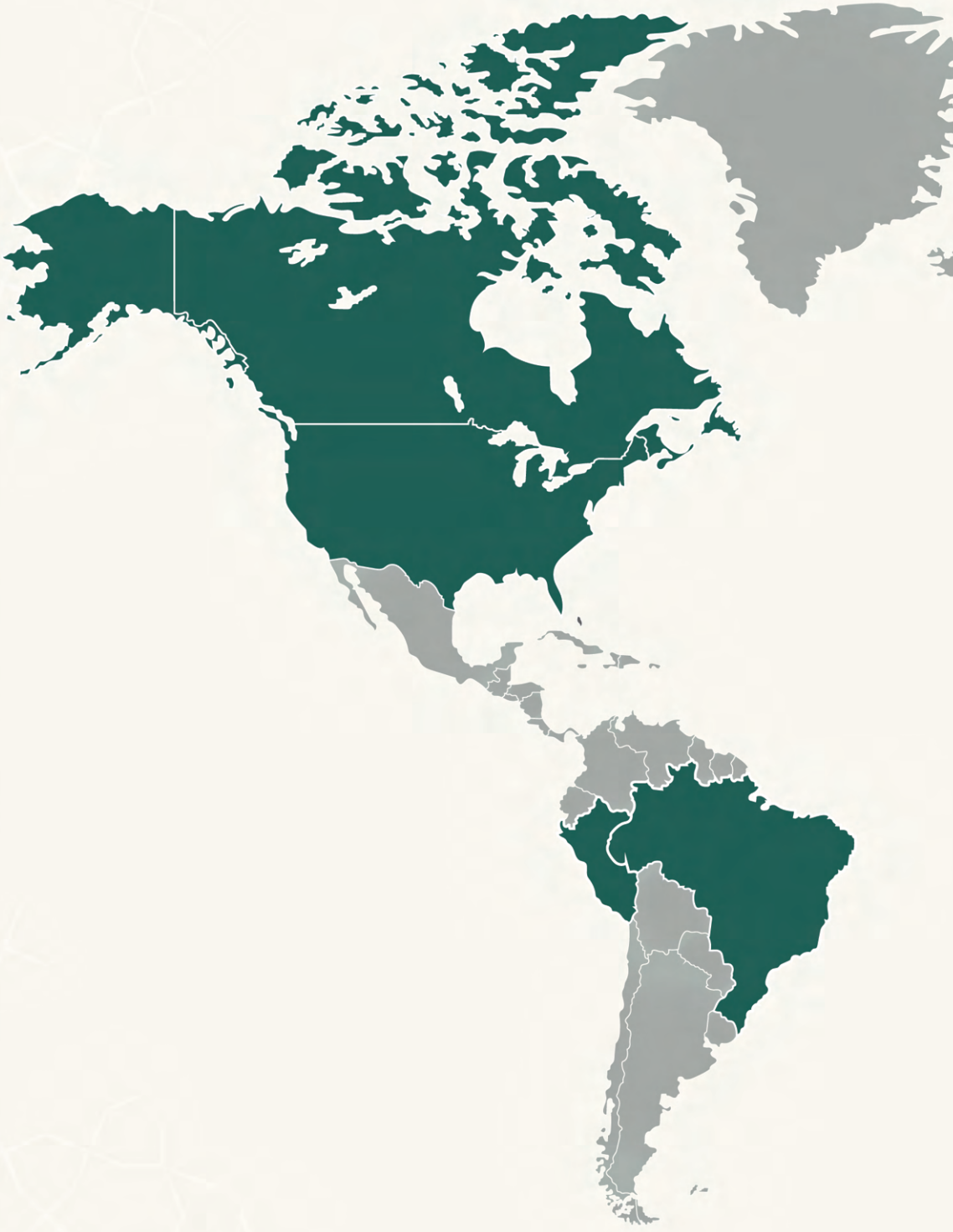

محفظة الأسهم حسب القطاعات

القطاع الصحي
20.1%

القطاع الصناعي
17.9%

الموارد الطبيعية
13.2%

القطاع الاتصالات
12.4%

قطاع الطاقة
11.6%

القطاع المالي
9.03%

السلع الأساسية
4.97%

القطاع الاستهلاكي
4.24%

القطاع الخدمي
4.22%

تكنولوجيا المعلومات
2.09%

القطاع العقاري
0.16%

محفظة الأسهم حسب العملات

CHF	GBP	EUR	USD
1.33%	**4.65%**	**40.5%**	**50.0%**

CAD	NOK	HKD	TRY
0.20%	**0.75%**	**2.44%**	**0.16%**

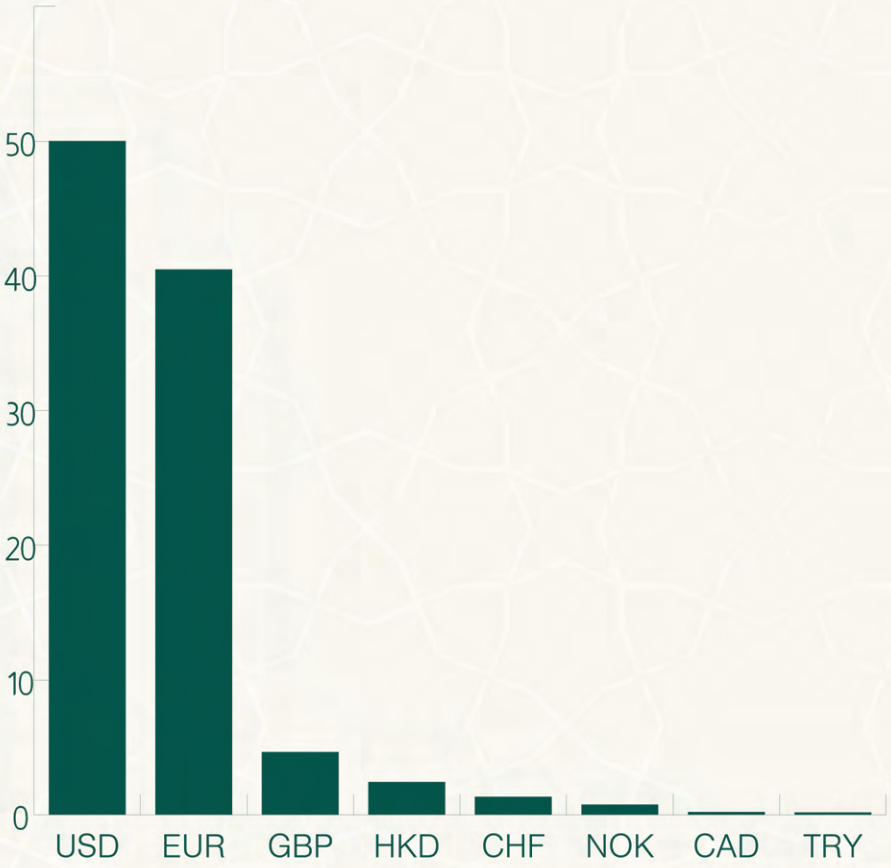

استثمارات المؤسسة النفطية داخل ليبيا

تشارك المؤسسة الليبية للاستثمار في مجموعة من المشاريع النفطية داخل ليبيا، وتتمثل مشاركة المؤسسة في هذه المشاريع في كونها جزء من الطرف الثاني، وتتوزع هذه المشاريع في امتيازات بحرية وبرية ذات مخزون نفطي وغازي مؤكد وواعد، ومن أبرز تلك المشاريع مشروع القطعة 47 شمال الحمادة، والقطعة C البحرية والقطعة A و B في حوض غدامس.

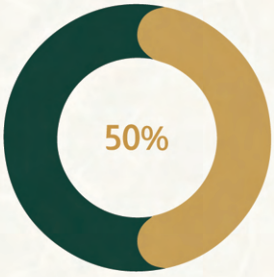

شركة ميدكو للخدمات البترولية

نسبة المساهمة 50%

تم شراء أسهم شركة فيرينكس VEAL بموجب قرار اللجنة الشعبية -سابقًا- رقم (72) لسنة 2010م بشأن الموافقة على انسحاب شركة فيرينكس VEAL من اتفاقية EPSA لتحل محلها المؤسسة الليبية للاستثمار في الاتفاقية.

شركة بي بي للإستكشاف ليبيا المحدودة

نسبة المساهمة 15%

دخلت المؤسسة الليبية للاستثمار في اتفاقية EPSA مع شركة NOC كطرف أول، وشركة بي بي إكسبلوريشن ليبيا ليمتد كطرف ثاني للقطعتين (أ) و (ب) في حوض غدامس والقطعة (ج) في المنطقة البحرية.

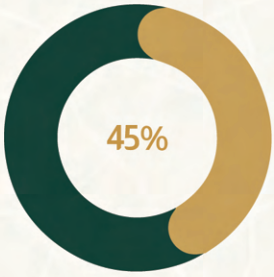

شركة الغاز الفرنسية

نسبة المساهمة 45%

في 13 يوليو 2013م تم التوقيع على سند تنازل عن حصة شركة وودساید في الاتفاقية للمؤسسة الليبية للاستثمار.

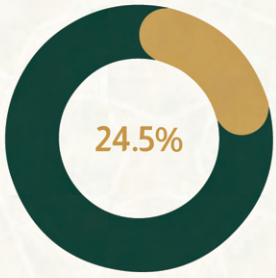

شركة نفوسة للعمليات النفطية

نسبة المساهمة 24.5%

تأسست شركة نفوسة للعمليات النفطية لتقوم بأعمال تشغيل وتطوير الحقل 47 شمال الحمادة وفقًا لاتفاقية التشغيل المؤرخة في 30 سبتمبر 2013م.

الشركات والمحافظ الرئيسية التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار

تدير المؤسسة الليبية للاستثمار وتتابع أصولها واستثماراتها الموزعة على عدة قطاعات بواسطة خمس شركات ومحافظ رئيسية وهي :

- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى .
- الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية .
- محفظة ليبيا أفريقيا .
- شركة الاستثمارات النفطية .
- الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية .

المحفظة الاستثمارية طويلة المدى

المحفظة الاستثمارية طويلة المدى هي إحدى المحافظ التابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار ويرجع تاريخ تأسيسها إلى سنة 1991م، وتعمل كمحفظة استثمارية تجارية لتوليد عوائد طويلة الأجل من خلال الاستثمار في مجموعة من القطاعات برؤية مستدامة، ويبلغ إجمالي أصولها -حسب تقييم ديلويت 2019م- حوالي 11 مليار دولار.

توزيع استثمارات المحفظة حسب القطاعات

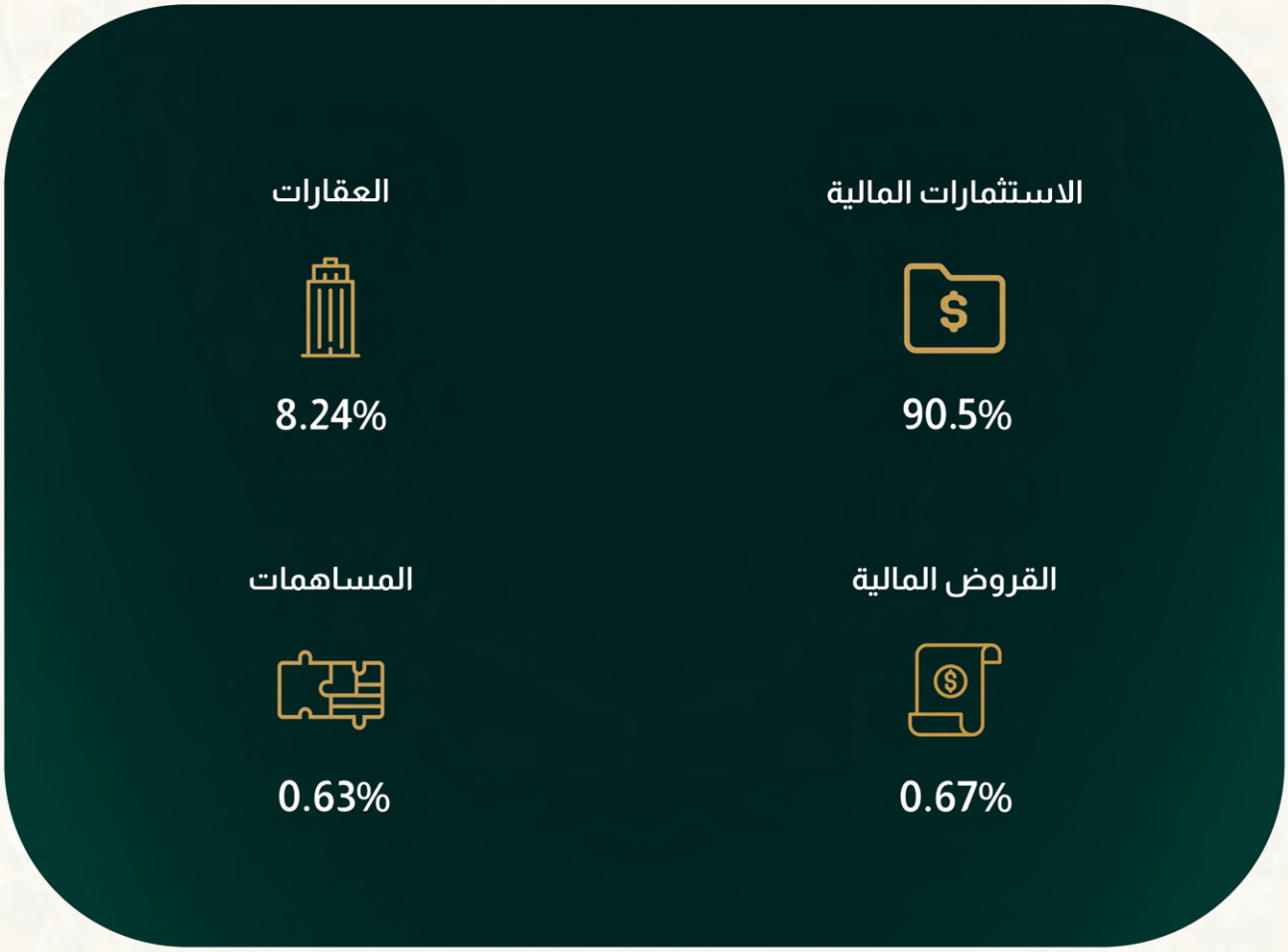

توزيع استثمارات المحفظة على الدول

الأردن	40.21%
البحرين	27.26%
مصر	13.24%
السودان	12.79%
تونس	5.47%
بريطانيا	1.00%
فرنسا	0.03%

الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

يتركز نشاط الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية في الاستثمار المباشر من خلال تملك الشركات والأصول الاستثمارية، وتتواجد أغلب استثمارات الشركة في المنطقة العربية والسوق الأوروبي، وتعتبر الشركة من أقدم الشركات التابعة للمؤسسة؛ حيث يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1981م، و قدرت أصولها بقيمة 4.5 مليار دولار أمريكي -وفقًا لتقييم ديلويت سنة 2019م.

توزيع استثمارات الشركة حسب القطاعات

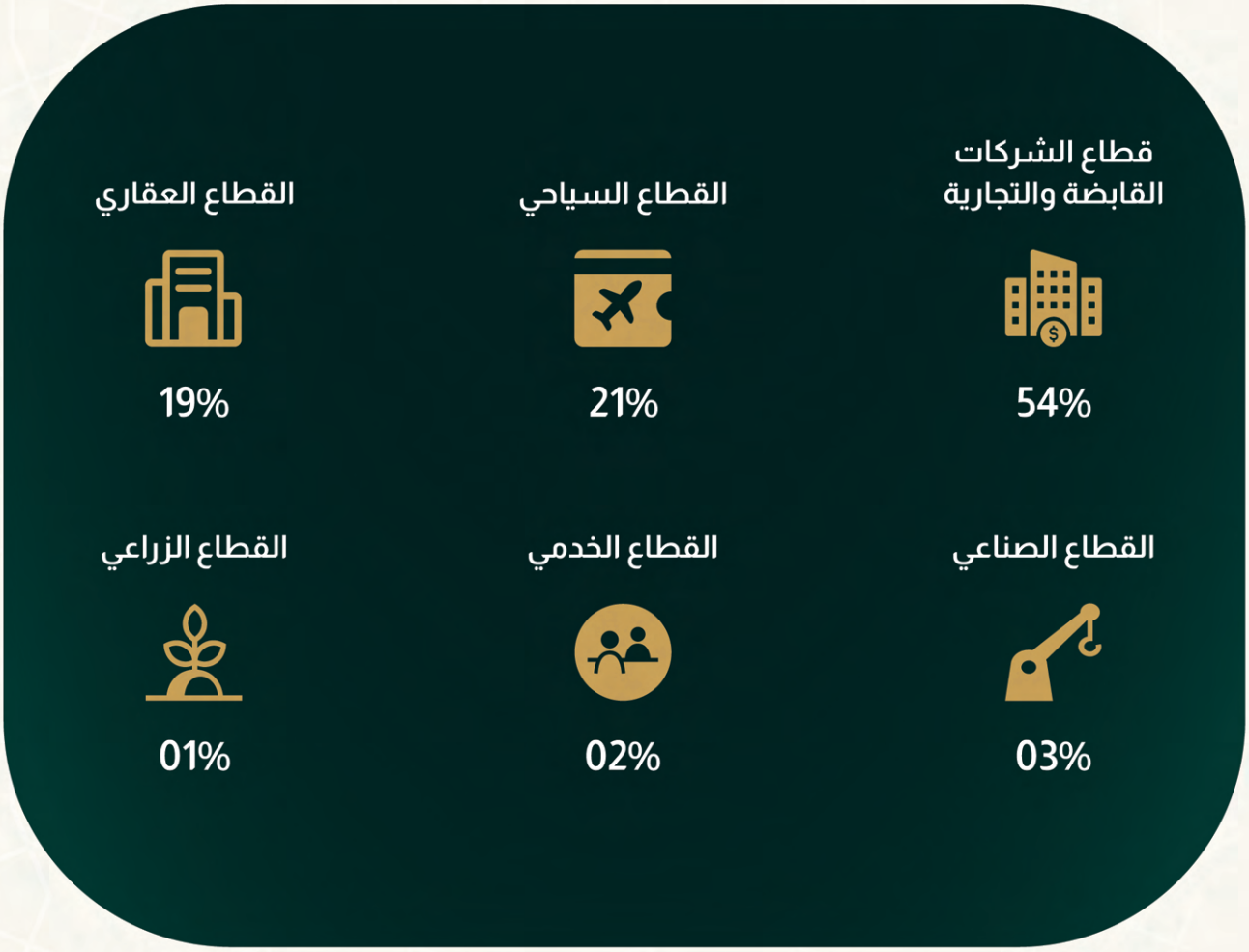

توزيع استثمارات الشركة على الدول

مصر	46%
المغرب	17%
السعودية	10%
بريطانيا	06%
الأردن	06%
السودان	03%
مالطا	02%
باكستان	02%
تونس	01%
أوكرانيا	01%
الكويت	01%
سوريا	01%
اليمن	01%

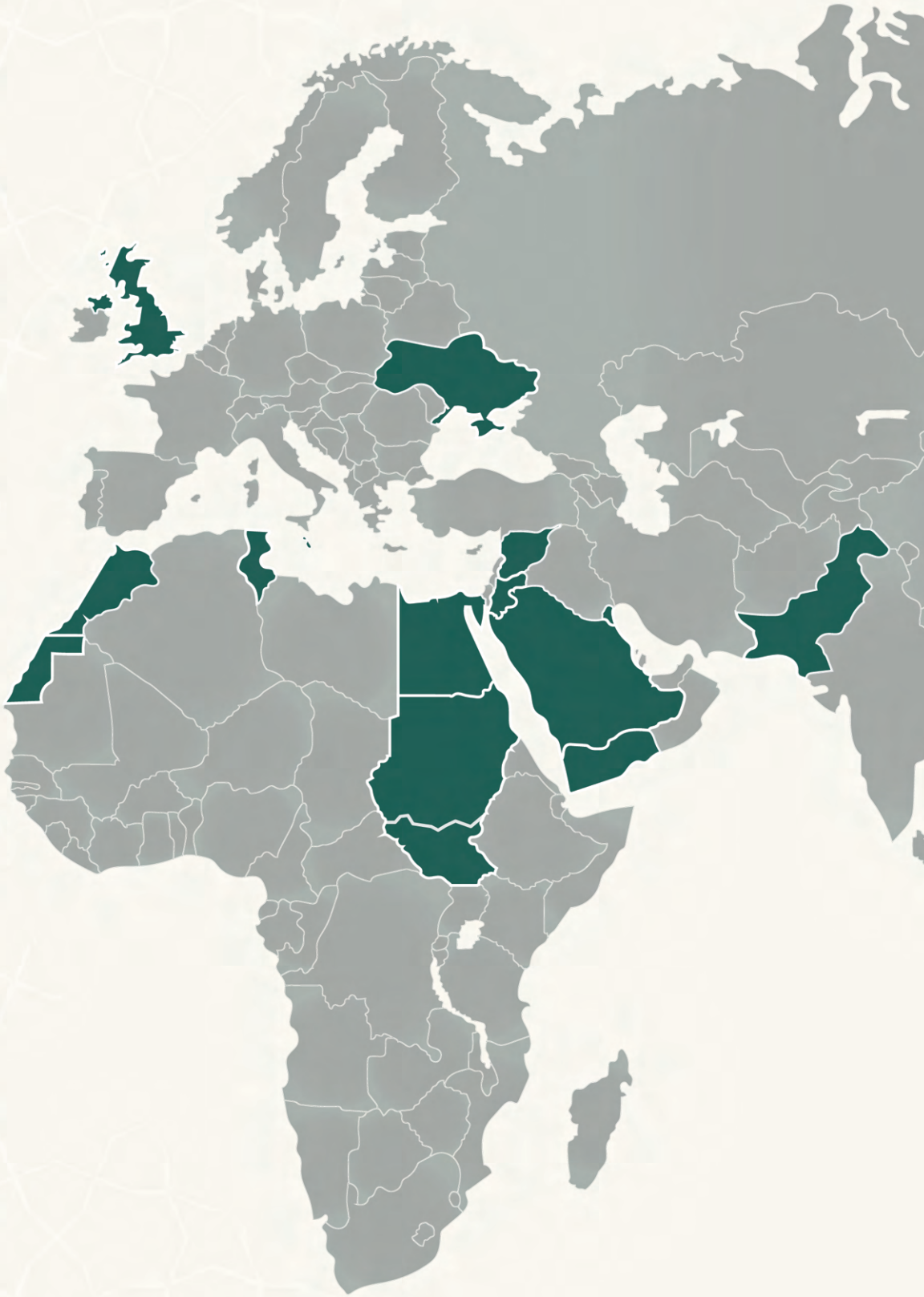

الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار

محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار أحد المحافظ الاستثمارية المملوكة للمؤسسة الليبية للاستثمار وقد أُنشئت في العام 2006 .
تستثمر محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار الجزء الأكبر من مواردها المالية في شركات تمتلكها كليًا أو تساهم في أسهمها جزئيًا، يعمل أغلبها بالقارة الأفريقية وبعض الدول الأوربية، وتتنوع أنشطتها لتشمل عديد القطاعات الاقتصادية، كما توظف المحفظة جزء من أموالها للاستثمار في الأسهم والسندات بالأسواق العالمية، وقد بلغ تقييمها في 2019 -وفقًا لتقييم ديلويت- 2.166 مليار دولار .

توزيع أصول المحفظة

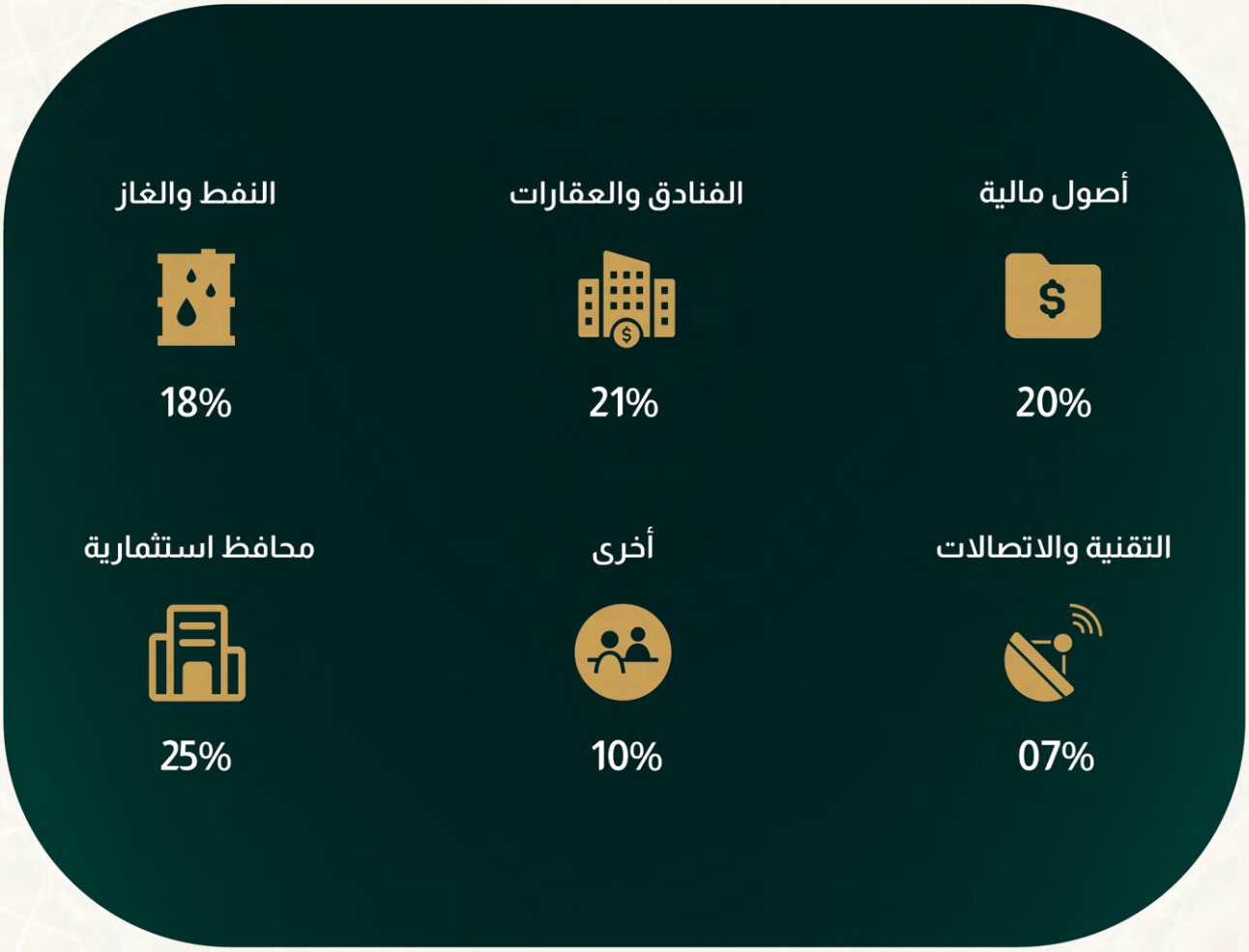

محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار

شركة الاستثمارات النفطية Oilinvest

تختص الشركة بالعمل في المجالات الرئيسية لأنشطة تكرير ومعالجة النفط وتسويقه، وتنتشر استثماراتها في القارة الأوروبية، حيث تمتلك مجموعة من محطات توزيع الوقود ومصافي تكرير النفط، وتعتبر الشركة إحدى كبرى شركات صناعة النفط في أوروبا، وبلغ تقييمها في 2019م -وفقًا لتقييم ديلويت- 1.634 مليار دولار أمريكي.

توزيع الأصول الأساسية للشركة

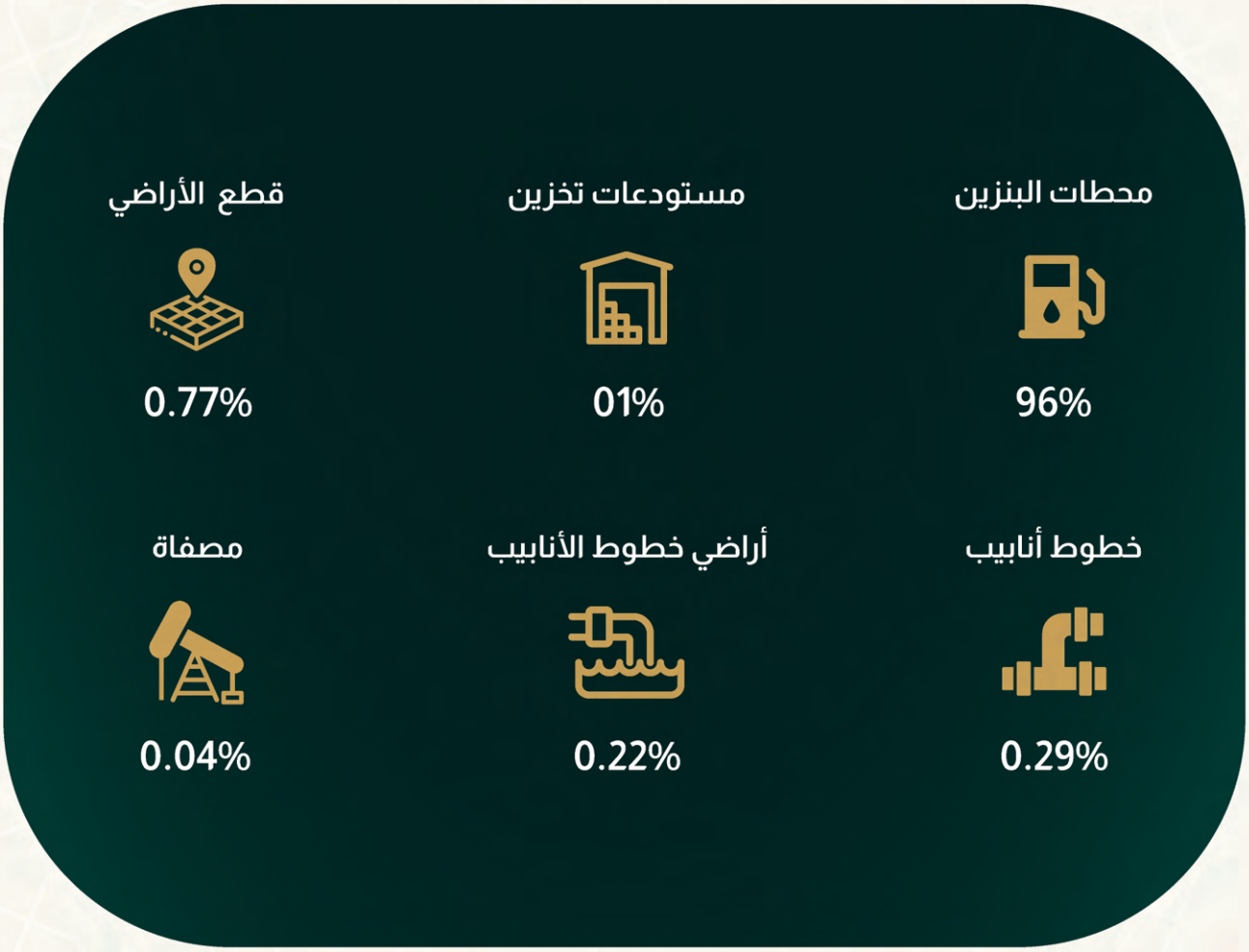

توزيع استثمارات الشركة

إيطاليا	65%
ألمانيا	16%
سويسرا	10%
هولندا	08%
إسبانيا	01%

شركة الاستثمارات النفطية Oilinvest

الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية

يعتبر صندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية من أهم مساهمات المؤسسة في قطاع التنمية في ليبيا بنسبة مساهمة 83.3%، حيث يعمل الصندوق على الاستثمار في عدة مجالات داخل ليبيا مثل الإنشاءات والمشاريع الزراعية والصناعية والسياحية والمالية وقطاع العقارات ومجالات ذات عائد اقتصادي وفقًا لمقتضيات العمل ومتطلبات السوق وبما يكفل تطوير القطاع الأهلي وتنويع الاقتصاد في ليبيا.

القيمة العادلة للشركات التابعة حسب تقييم ديلويت 2019

بلغت القيمة الاجمالية للجهات التابعة 28.2 مليار دولار حسب تقييم ديلويت 2019 ، موزعة على االشركات التابعة كما يلي :

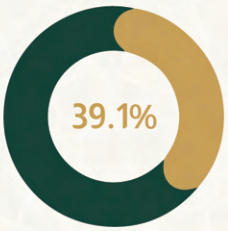

المحفظة الاستثمارية طويلة المدى

الدولة	**ليبيا**
القيمة في 2021	11 مليار دولار
نسبة المساهمة	100%
الأهمية النسبية	39.1%

الصندوق الليبي للاستثمار الداخلي والتنمية

الدولة	**ليبيا**
القيمة في 2021	8.9 مليار دولار
نسبة المساهمة	83.3%
الأهمية النسبية	31.6%

الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية

الدولة	**ليبيا**
القيمة في 2021	4.5 مليار دولار
نسبة المساهمة	100%
الأهمية النسبية	15.8%

محفظة ليبيا أفريقيا للاستثمار

الدولة	**ليبيا**
القيمة في 2021	2.2 مليار دولار
نسبة المساهمة	100%
الأهمية النسبية	7.67%

أويل انفست

الدولة	**هولندا**
القيمة في 2021	1.6 مليار دولار
نسبة المساهمة	100%
الأهمية النسبية	5.79%

النتائج المالية الإجمالية للشركات والمحافظ التابعة

حققت المؤسسة الليبية للاستثمار من الشركات والمحافظ التابعة -وفقًا للإقفالات المبدئية- عوائد بلغت 394.7 مليون دينار خلال سنة 2020 ، وبلغت 318.3 مليون دولار خلال سنة 2021 .

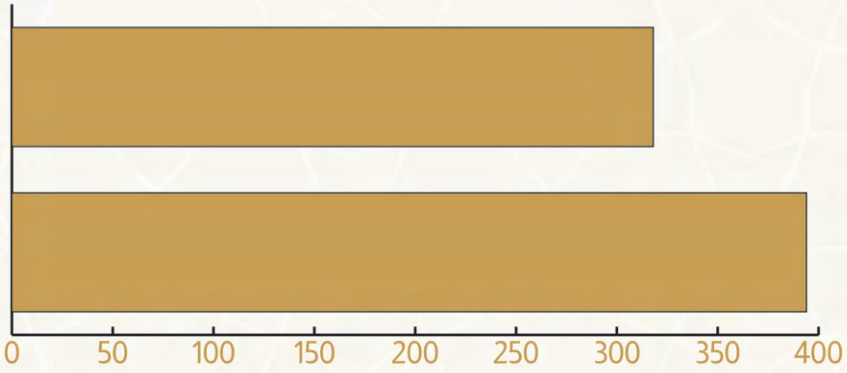

العوائد المحققة عام 2020
394.7 مليون دينار

العوائد المحققة عام 2021
318.3 مليون دينار

الشركات المحققة لأفضل العوائد

- المحفظة الاستثمارية طويلة المدى
- شركة الاستثمارات النفطية Oilinvest

أفضل القطاعات المحققة للعوائد

- قطاع الاستثمارات المالية
- قطاع الاستثمارات النفطية

إدارة المخاطر

خطة استمرارية الأعمال

تطبيقًا لاستراتيجية التحول والسياسات التي وضعتها المؤسسة الليبية، وكأحد مسارات هذه الاستراتيجية هي العمل على وضع خطة لاستمرارية الأعمال (خطة الطوارئ). وضعت هذه الخطة للرفع من قدرة المؤسسة في مواصلة أعمالها بمستويات جيدة ومقبولة، موضوعة بدقة ومحددة مسبقًا في حالة وقوع حادث عرضي يؤثر على سير عملياتها، وتهدف الخطة لتخفيف الأضرار والنتائج المحتملة عند وقوع طارئ، والحد منها وقيادتها وإدارتها بفعالية في حال وقوعها؛ مما يتيح للمؤسسة التعافي السريع والعمل بشكل طبيعي، والذي يضمن عدم توقف نشاط المؤسسة تحت أي ظروف قاهرة لا سيما في ظل الأوضاع التي تشهدها البلاد.

وقامت إدارة المخاطر بالمؤسسة بالإشراف المباشر وبالتعاون مع الإدارات ذات العلاقة على تنفيذ وتجهيز خطة استمرارية الأعمال وأمن المعلومات عن طريق قسم المخاطر المؤسساتية، وتم التواصل مع "شركة ديفوتيم" الشركة التقنية الاستشارية لدعم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون المشترك مع الإدارات ذات العلاقة بالمؤسسة.

الأهداف الرئيسة التي تهدف المؤسسة لحمايتها

- سلامة وأمن موظفي المؤسسة في جميع الأوقات.
- حماية أصول المؤسسة ومواردها وبنيتها التحتية بما في ذلك مستنداتها والمكونات والاحتياجات الضرورية التي تمكِّنها من القيام بعملياتها الرئيسية.
- الحفاظ على سمعة المؤسسة محليًا ودوليًا.

وتهدف الخطة الى أخذ التدابير اللازمة والواجب قيامها وتتضمن ما يلي :

- تحديد الأدوار والمسؤوليات الرئيسية بوضوح وشفافية وعدم خلط الأدوار والمسؤوليات والواجبات والمهام.
- القيام بشكل سريع بإعادة إنشاء العمليات والأنشطة الرئيسية المستهدفة بالداخل والخارج أي في أحد المواقع الآمنة -مواقع التعافي -التي يتم الاتفاق عليها ومقر آمن لقيادة وإدارة الأزمة بمهارة.
- ضمان أمن وسلامة موظفي المؤسسة بالدرجة الأولى وأصولها ومواردها.
- ضمان استمرار المهام الرئيسية بشكل فعَّال بما في ذلك نظم المعلومات وضروريات التشغيل (الحواسيب – الخوادم – المنظومات المحاسبية والاستثمارية والتشغيلية – السويفت ومنظومات الدفع التحويلات والمرتبات والمصروفات – الأرشفة الإلكترونية – الممرات الآمنة والخطط البديلة للوصول إلى المواقع التشغيلية بسلام وبأقل وقت ممكن.
- ضمان استمرار العمل بشكل فعَّال ودون توقف أو تعثر أثناء الأزمة.
- التعامل مع وسائل الإعلام المحلية والدولية بمهنية وحرفية وتحديد المسؤولين بشكل مباشر.

عمل إدارة المخاطر

تطبيقاً لهذه الخطة باشرت الإدارة بالتجهيز وإعداد وتصميم كل السياسات والاستراتيجيات والخطط التي تهدف الى انجار خطة استمرارية الأعمال وإدارة الازمة، وفيما يلي نبذة عن ما تحتويه خطة استمرارية الأعمال: تحليل تأثير الأعمال – (مخطط هيكلي جديد)، نماذج التعبية.

منهجية المشروع

تنقسم منهجية المشروع إلى 6 مراحل، كما هو موضح أدناه:

إطلاق المشروع وإدارته					
تصميم خطة استمرارية الأعمال			تنفيذ الخطة	تحسين - تطوير	
تحليل أثر الاعمال التجارية	تحليل المخاطر	استراتيجية العمل المستمر	تصميم RFP	التنفيذ	التخليد
• تحليل عمليات الاعمال. • إطلاق المشروع. • تحليل العمليات التجارية. • تصميم تأثير الاعمال. • تصنيف العمليات التجارية من حيث النقد. • وضع الأولويات.	أ. تحديد وتحليل المخاطر: • تحديد وتحليل المخاطر . • تقييم نضج استمرارية الأعمال . ب. تحليل سيناريوهات الكوارث: • تحديد حلول الاستمرارية. • تحليل السيناريوهات المحددة. • تحديد الكارثة وإعطاء الأولوية لها . • السيناريوهات التي ستعالجها BCP. • السيناريوهات التي سيتناولها DRP.	مواقع التعافي من الكوارث RFP	-	-	-
دعم إدارة التغيير					

سياق ومحتويات الوثيقة/ الدليل:

تم تجهيز ملخص لاحتياجات استمرارية الاعمال لجميع كيانات المؤسسة الليبية للاستثمار على النحو التالي:

1. سرد الاختصارات المستخدمة في الدليل/ الوثيقة الخاصة بالخطة.
2. نهج المشروع – يوضح بالتفصيل النهج او الأسلوب والمسار المستخدم لتحديد متطلبات استمرارية الأعمال.
3. أهمية كل نشاط والذي يوفر تقيما لتأثيرات التعطيل لكل كيان من كيانات المؤسسة.
4. دراسة تحليل تأثير الاعمال والذي يخص احتياجات استمرارية الاعمال المحددة مسبقاً.
5. توصيات يقدم المقتضيات لاستئناف الاعمال واحتياجات استمرارية العمل الخاصة بهم.

الأعمال التي تم إنجازها

الجدول التالي يوضح المراحل الثلاث لتصميم خطة استمرارية الاعمال التي تم إنجازها بنسبة 100%:

تصميم خطة استمرارية الأعمال		
1	2	3
تحليل أثر الأعمال التجارية تحليل وتأثير وأولويات الأعمال	تحليل أثر الأعمال التجارية تحليل وتأثير وأولويات الأعمال	تحليل أثر الأعمال التجارية تحليل وتأثير وأولويات الأعمال

بالإضافة إلى ما يلي:

- تجهيز لجنة وفريق عمل إدارة الازمة فريق الطوارئ.
- تجهيز مكتب مالطا (BACK UP OFFICE).
- جاري العمل على تجهيز وتعريف نماذج إدارة الأزمة والطوارئ لتوزيعها على الموظفين المعنين بتعبئتها.

والجدول التالي يوضح مراحل تنفيذ خطة استمرارية الأعمال:

تصميم خطة استمرارية الأعمال					تحسين - تطوير
4	5				6
تصميم RFP	التنفيذ				اختبارات الحماية
	تنفيذ DR	خطة إدارة الأزمات	إجراءات العمل	إجراءات DR	
نسبة الإنجاز	20%	80%	90%	0%	0%

المخاطر و التحديات

في مطلع عام 2020م واجه العالم أجمع جائحة عالمية لم يسبق أن شهدها من قبل والتي أدت إلى توقف الأعمال اليومية و المؤسساتية، نجم عنها ركود بأسواق التجارة العالمية. وتعد هذه أبرز التحديات التي تصدت لها المؤسسة خلال 2021-2020 ، حيث تم تعديل وتغيير خطط ونهج المؤسسة المتبع لإدارة شؤون موظفيها على مدار تلك الأشهر ، وأعمالها التشغيلية ، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات الجديدة بما في ذلك العمل عن بُعد، وتخفيض ساعات العمل وتغيير السياسات المتبعة في العمل، وزودتهم بإرشادات وتعليمات واضحة إلى حد كبير للحفاظ على سلامتهم وصحتهم في أماكن العمل حتى بعد بدء الأزمة. وبفضل خطة الطوارئ المعدة مسبقاً، فقد ساهم البرنامج السحابي على تسهيل العمل عن بعد لموظفي المؤسسة ، حيث توجد كافات البيانات وتتم كافة الإجراءات و المعاملات الإدارية والإستثمارية من خلال برنامج Cloud.

وأصبح العمل من خلال البرامج التقنية في غاية الفعالية من خلال استخدام الأدوات والاستراتيجيات المناسبة التي ساعدت على التواصل بانتظام مع فريق العمل وإدارته بفعالية، منها:

تقنيات التواصل مع الموظفين عبر WhatsApp, Teams.

تقنيات مشاركة البيانات: مشاركة البيانات مع الموظفين لإنجاز مهام العمل، إتاحة وصول كافة الموظفين للبيانات المهمة عبر استخدام الأدوات المناسبة مثل: One Drive, Share Point وغيرها. مع الحفاظ على أمن البيانات وإتاحة البيانات السرية للأشخاص المصرّح لهم فقط لتجنب أي خرق أمني.

الاجتماعات الدورية و التي تعقد سوى مع الإدارات الداخلية أو الشركات و المحافظ التابعة والتي تمت عبر الدائرة المغلقة بشكل منتظم كما لو أنهم متواجدين بمكاتبهم. حيث تم تنظيم الاجتماعات و جلسات الحوار وتبادل الملاحظات والآراء ومتابعة تقدم العمل بشكل يومي.

بناء القدرات

مبادرة تمكين

أطلقت المؤسسة الليبية للاستثمار في أواخر عام 2021م مبادرة لتوظيف وتدريب أوائل خريجي الجامعات والمعاهد العليا وهي مبادرة تمكين، والتي أعدت انسجامًا مع أهداف ورؤية المؤسسة الليبية للاستثمار ومبادئها الأساسية والمتمثلة في الاستدامة والعدالة والتنافسية، حيث ستساهم مبادرة تمكين في تطوير القطاع العام والخاص و تعزيز استدامة الاقتصاد الوطني وتنويع موارده وخلق فرص إبداعية من خلال اقتصاد قائم على المعرفة والتكنولوجيا.

وتتمحور أهداف هذه المبادرة بشكل رئيسي حول رفع كفاءة الشباب الخرجين المتميزين الجدد وحصولهم على فرص التدريب عمليًا، للدرجة التي يكونوا قادرين فيها على المنافسة في سوق العمل وتمكينهم في وظائف بالمؤسسة والجهات التابعة لها، بالإضافة إلى الدفع قدمًا بالإنتاجية في المشاريع التجارية بالتوازي مع المساعدة في خلق فرص وظيفية ذات قيمة مضافة في الدولة الليبية.

أهداف المبادرة

1. تمكين الخريجين الجدد وحصولهم على فرص التدريب لتأهيلهم للدخول في سوق العمل.
2. تطوير المهارات و الكفاءات الوطنية بما يتماشى مع متطلبات سوق العمل.
3. منح الخريجين الجدد فرصة التعرف على المتطلبات الوظيفية وبناء مسارهم المهني في قطاعات اقتصادية مختلفة.
4. منح فرص التعرف عن قرب على إمكانيات ومواهب ومهارات الخريج الذي تؤهله للحصول على فرصة عمل دائمة.
5. خلق مسارات وظيفية تعزز فرص الملتحقين في التدريب والخريجين الجدد في الحصول على وظيفة.

تستهدف المبادرة إتاحة فرصة متكافئة لجميع الشباب الليبي بحيث يمكنهم التقديم في المبادرة من خلال المنصة الالكترونية المُتاحة للجميع واعتمدت آلية التنفيذ على ما يلي:

- إعداد نموذج التقديم للمبادرة وإظهاره على منصة الكترونية، وفق الشروط والتخصصات المطلوبة.
- نشر رابط المنصة الالكترونية ومتابعة تفعيل المبادرة وتحديثها على المنصة الالكترونية.
- تلقي طلبات الاشتراك في المبادرة وإبلاغ المتقدمين بتسجيلهم فيها وذلك بشكل فوري بعد انتهاء المشترك من تعبئة نموذج الترشيح إلكترونياً.
- تخصيص ملف لكل متقدم يحتوي على استمارة المشاركة وكافة المستندات المطلوبة وبشكل الكتروني.
- فرز الملفات والإعلان عن الذين تنطبق عليهم الشروط ضمن المتقدمين.
- التواصل مع الذين تنطبق عليهم الشروط المقررة لتحديد اجراءات المقابلات الشخصية (شخصيا أو عن بعد).
- التواصل مع المؤسسات الأكاديمية ومراكز التأهيل والتدريب واعتماد البرامج المستهدفة في خطة المبادرة تمهيدًا للتنفيذ.

المؤسسة الليبية للاستثمار

عمر بن الخطاب ، أبونواس ، طرابلس ، ليبيا

هاتف | 214830412-218+

بريد 93099

www.lia.ly